

Distr.: General
20 June 2022
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة 17 حزيران/يونيه 2022 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثلة الدائمة لأيرلندا لدى الأمم المتحدة

يسرني أن أبلغكم بأن أيرلندا ستتنظم اجتماعا بصيغة آريا، سيعقد في 24 حزيران/يونيه 2022، في موضوع "الذكرى السنوية العشرون لبدء نفاذ نظام روما الأساسي: تأملات في العلاقة بين المحكمة الجنائية الدولية ومجلس الأمن". وسيُعقد الاجتماع في قاعة المجلس الاقتصادي والاجتماعي ابتداء من الساعة 10 صباحا.

وقد أعدت أيرلندا مذكرة مفاهيمية لتوجيه المناقشات بشأن هذا الموضوع ترد في مرفق هذه الرسالة. وأرجو ممتنة تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) جيرالدين بيرن ناسون
الممثلة الدائمة لأيرلندا لدى الأمم المتحدة



مرفق الرسالة المؤرخة 17 حزيران/يونيه 2022 الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثلة الدائمة لأيرلندا لدى الأمم المتحدة

مذكرة مفاهيمية للاجتماع المقرر عقده بصيغة آريا في 24 حزيران/يونيه 2022 في موضوع "الذكرى السنوية العشرون لبدء نفاذ نظام روما الأساسي: تأملات في العلاقة بين المحكمة الجنائية الدولية ومجلس الأمن"

أيضا برعاية إكوادور وألبانيا وسويسرا وغابون وغانا وفرنسا ومالطة والمكسيك والمملكة المتحدة والنرويج واليابان

التاريخ: 24 حزيران/يونيه 2022، الساعة 10 صباحا

المكان: قاعة المجلس الاقتصادي والاجتماعي، مقر الأمم المتحدة

الشكل: اجتماع يعقد بالحضور الشخصي مع إمكانية مشاركة مقدمي الإحاطات مشاركة افتراضية

أولا - مقدمة

لقد اعتمد نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، وهو المعاهدة التأسيسية للمحكمة، في 17 تموز/يوليه 1998 من قبل 120 دولة، ودخل حيز النفاذ في 1 تموز/يوليه 2002، تاريخ بدء العمل في المحكمة.

وتشدد ديباجة نظام روما الأساسي على أن الجرائم الفظيعة "تهدد السلم والأمن والرفاه في العالم". ومجلس الأمن، بصفته الهيئة الرئيسية المكلفة بصون السلم والأمن الدوليين، أسندت إليه بموجب نظام روما الأساسي سلطة إحالة الحالات إلى المحكمة، مما يزيد من توسيع نطاق اختصاص المحكمة. ولايتا هاتين الهيئتين - مباشرة المساءلة الجنائية للأفراد من قبل المحكمة وصون السلم والأمن فيما يخص المجلس - ولايتان يعزز كل منهما الآخر.

لذا من المؤسف أن مجلس الأمن لم تبلغ قط سلطته في هذا الصدد منتهى ما تنطوي عليه من إمكانات، ومرد ذلك أساسا هو أن استخدام حق النقض أو التهديد باستخدامه من جانب الأعضاء الدائمين قد عرقل إحالة المجلس للحالات إلى المحكمة أو حال دون ذلك، حتى في مواجهة الجرائم الفظيعة. وخلال السنوات العشرين التي انقضت منذ بدء نفاذ نظام روما الأساسي، لم يحل المجلس إلى المحكمة سوى حالتين، هما دارفور وليبيا. وعلى الرغم من الإلحاح المتزايد للنداءات الموجهة إلى المجلس من أجل ضمان عدم الإفلات من العقاب على أخطر الجرائم المثيرة للاهتمام الدولي، فإن المجلس لم يتمكن من إحالة عدد من الحالات القطرية البارزة.

والذكرى السنوية المرتقبة لبدء نفاذ نظام روما الأساسي فرصة متاحة لنا لكي نفكر في سيرة العلاقة بين هاتين الهيئتين وننظر في العقوبات التي تحول دون تعزيز التعاون البناء في ممارسة ولايتيهما المتميزتين والمتكاملتين في آن واحد.

وفي عام 2012، عقد مجلس الأمن أول مناقشة مفتوحة له بشأن دور المحكمة الجنائية الدولية. وعقدت المناقشة المفتوحة الثانية في تشرين الأول/أكتوبر 2014 بشأن الدور البناء الذي يمكن أن يؤديه المجلس دعماً لممارسة الولاية المستقلة لمكتب المدعي العام. وهذا الاجتماع هو أول اجتماع بشأن المحكمة يعقد بصيغة آريا منذ عام 2018 الذي شهد تنظيم هولندا لاجتماع بشأن العلاقة بين المجلس والمحكمة.

ويتيح هذا الاجتماع، الذي يعقد عشية هذه الذكرى السنوية العشرين، فرصة للدول لإعادة تأكيد التزامها بالنظام الأساسي، والنظر في سبل إسهام المحكمة في المساءلة ومكافحة الإفلات من العقاب، والدعوة إلى تحقيق عالمية التصديق على النظام الأساسي من خلال تسليط الضوء على الإنجازات التي حققتها المحكمة منذ عام 2002، بما في ذلك مساهمتها في تحسين الامتثال للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني وتجسيد أثر المساءلة فيما يخص الضحايا.

ثانياً - أهداف الاجتماع ومحاور تركيزه

يشجع المشاركون على تركيز مداخلاتهم على المجالات التالية:

- العلاقة بين مجلس الأمن والمحكمة الجنائية الدولية، بما في ذلك النظر في سبل تحسين العلاقة الحالية، مثلاً عن طريق دعوة ممثلي المحكمة إلى المشاركة في جلسات المجلس التي تناقش فيها المسائل ذات الصلة ببلدان معينة أو بمواضيع محددة
- النظر في إحالاتي مجلس الأمن الراهنتين إلى المحكمة وأفضل السبل لدعمهما، مثلاً عن طريق توفير التمويل المناسب لإحالات المجلس إلى المحكمة، واتخاذ المجلس تدابير المتابعة في حالات عدم التعاون وعدم إنفاذ أوامر الاعتقال، وإسناد المهام إلى بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام أو بناء السلام العاملة في الحالات التي تقع ضمن صلاحيات المحكمة، وفرض عقوبات محددة الأهداف
- تحديد العقوبات التي تعترض قيام المجلس بالإحالات بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة وإعمال الفكر فيها
- النظر في بدائل لإجراءات مجلس الأمن، بما في ذلك الحالات التي تمت فيها عرقلة الإحالات إلى المحكمة باستخدام حق النقض أو التهديد باستخدامه
- أفضل السبل للترويج للتصديق العالمي على نظام روما الأساسي

ثالثاً - مقدمو الإحاطات وشكل الاجتماع

الرئيسة:

- جيرالدين بيرن ناسون، الممثلة الدائمة لأيرلندا لدى الأمم المتحدة

مقدمو الإحاطات:

- كريم خان، المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية
- ليز إيفنسون، مديرة تحالف المحكمة الجنائية الدولية
- زيد رعد الحسين، الرئيس والمدير التنفيذي للمعهد الدولي للسلام

وباب المشاركة في هذا الاجتماع المعقود بصيغة آريا مفتوح أمام جميع الدول الأعضاء والمراقبين الدائمين. وبعد الكلمة الافتتاحية التي ستدلي بها الممثلة الدائمة لأيرلندا، سيدعى مقدمو الإحاطات إلى الإدلاء ببياناتهم. وسيلي ذلك تقديم مداخلات وطرح أسئلة من قبل أعضاء مجلس الأمن. ثم سيفسح المجال للدول الأعضاء الأخرى لتناول الكلمة.

ولتيسير مشاركة أكبر عدد ممكن من الدول الأعضاء، ينبغي ألا تتجاوز مدة المداخلات ثلاث دقائق. وللتسجيل في قائمة المتكلمين من أجل الإدلاء ببيان، يرجى إرسال اسم الدولة العضو واسم المتكلم وصفته إلى العنوان الإلكتروني التالي: pmun.events@dfa.ie، قبل الساعة 12 صباحاً من يوم 23 حزيران/يونيه 2022، مع إدراج عبارة "اجتماع مجلس الأمن بشأن المحكمة الجنائية الدولية المعقود بصيغة آريا" في خانة الموضوع.

وستقدم خدمة الترجمة الشفوية وسيبث الاجتماع على التلفزيون الشبكي للأمم المتحدة.

الوثيقة الختامية المتوقعة: موجز الرئيسة لوقائع الاجتماع.